وفي أوائل عام ١٨٧٠ قدمت الى مياه البحرين أربع سفن بريطانية فقام الانكليز بعزل شيخها وكان من أسرة "الخليفة" فنفوه الى "بومباي" ونصبوا شيخا آخر محله. ولما تم اشعار ذلك الى الباب العالي (الحكومة العثمانية) من قبل ولاية بغداد أصدرت تعليماتها الى سفارتها بلندن حول طلب ايضاح من الحكومة البريطانية في ذلك. فقامت السفارة السنية (السفارة العثمانية بلندن) بابلاغ استانبول ببرقية جوابية بتاريخ ١٥ يناير ١٨٧٠م أن اللورد "كلارندون" وزير خارجية انكلترة ليست لديه أية معلومات عما وقع مؤخرا في البحرين، وأنه يغزو تواجد السفن البريطانية في مياه البحرين الى اتخاذ قراصنة البحر هذه الجزر وكرّالهم، أما تبعيتها للدولة العثمانية فأمر لم يسمع به من قبل، وكل ما يعرفه عنها أن ايران تدعي الحاكمية عليها.

كما أشار السفير العثماني في برقيته الجوابية الى أنه قام بتبليغ اللورد كلارندون أن جزر البحرين تابعة للبصرة منذ القديم ومن ثم فهي تابعة للدولة العثمانية منذ الفتح العثماني لبغداد والبصرة.

واعتبارا من هذا التاريخ ظهرت مسألة البحرين ومن يتمتع بحق السيادة عليها.

وبعد مضي عام واحد على نشوء المسألة البحرانية ادعت الحكومة البريطانية أن المرحوم عالي باشا أدلى بتصريح في ١١ أبريل ١٨٧١ لـ "بيراني" الترجمان الأول للسفارة البريطانية لدى استانبول قال فيه ان الدولة العلية (العثمانية) غير راغبة في المضي في دعوى تبعية البحرين لها. الا أن هذا الادعاء البريطاني لم يستند الى أية وثيقة تحريرية فرضت الحكومة العثمانية في كل مناسبة، كما قام السفير العثماني بلندن في ١٦ يوليو ١٨٧٢ بتبليغ اللورد "غرانويل" أن